مدى نجاعة آليات مراقبة مسيري المؤسسات في تحقيق مصالح مختلف الأطراف من خلال تطبيق حوكمة الشركات

غلاي نسيمة[1]

الملخص:

تعتبر الحوكمة عنصر لازم و متلازم في كافة الأعمال لأنها تشكل دورا مهما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية على الصعيد الدولي كما على الصعيد المحلي والإقليمي، حيث لا يخفى على احد أهمية الشركات والدور الاقتصادي الفعال الذي تلعبه في بناء الاقتصاديات و نموها، حيث يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية وتطورها هو دليل عافية الاقتصاد و تقدمه، وأن اقتصاد أي دولة يقاس بمؤشر أداء الشركات فيه.

حيث تعد حوكمت الشركات من أهم العمليات الضرورية و اللازمة لأداء أي مؤسسة لوظائفها بأكمل وجه، لأن انعدام أسلوب حوكمت الشركات يمكن القائمين على الشركة سواء كانوا مجلس إدارة أو مديرين أو موظفين عاديين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والموردين و غيرهم.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المساهمين، أصحاب المصالح، آليات مراقبة المسيرين.

Résumé:

La gouvernance est un élément nécessaire et intégral dans toutes les entreprises car elle joue un rôle important dans la vie économique et sociale au niveau international, ainsi qu'au niveau local et régional, où l'importance des entreprises et le rôle économique efficace qu'elles jouent dans la construction et le développement des économies sont reconnus. Les indicateurs économiques les plus importants et leur évolution sont la preuve de la santé de l'économie et de ses progrès, et que l'économie de tout pays est mesurée par l'indice de la performance des entreprises dans ce pays.

Lorsque les entreprises ont été poursuivies comme l'un des processus les plus importants et nécessaires pour qu'une institution puisse exercer

1 أستاذة محاضرة أ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت،الجزائر

pleinement ses fonctions, parce que l'absence de la méthode des sociétés poursuivies peut être le gestionnaire de la société, qu'il s'agisse d'un conseil d'administration, d'un directeur ou d'un employé ordinaire qui préfère son intérêt personnel aux dépens des actionnaires, des créanciers et d'autres intervenants comme les employés, les fournisseurs et autres.

Mots clés : Gouvernance d'entreprise, Actionnaires, Intervenants, Mécanismes de Contrôle des Directeurs.

Abstract:

Governance is a necessary and integral element in all businesses because it plays an important role in the economic and social life at the international level, as well as at the local and regional level, where the importance of companies and the effective economic role it plays in building and developing economies is recognized. The most important economic indicators and their development is the evidence of the health of the economy and its progress, and that the economy of any country is measured by the index of the performance of companies in it.

Where companies have been prosecuted as one of the most important and necessary processes for any institution to perform its functions to the fullest, because the lack of the method of prosecuted companies can be the company's managers, whether they are board of directors or managers or ordinary employees to prefer their personal interest at the expense of shareholders and creditors and other stakeholders such as Employees, suppliers and others.

Keywords: Corporate Governance, Shareholders, Stakeholders, Managers Control Mechanisms.

مقدمة:

في العقود القليلة الماضية، بدأت المجتمعات تطالب بأنه ينبغي على الشركات أن تعمل أكثر من الناحية الأخلاقية، هذا الطلب هو نتيجة لسلسلة من الانهيارات لشركات من العقد الحالي في جميع أنحاء العالم وخاصة في البلدان المتقدمة، هذه الانهيارات لم تجلب فقط

الخسائر النقدية للمساهمين أو المستثمرين ولكن أدى أيضا إلى فقدان الوظائف للموظفين الذين كانوا على صلة مباشرة أو غير مباشرة مع هذه الشركات الكبيرة. هذه الخسائر الاقتصادية والاجتماعية أظهرت عدم فاعلية القوانين والأنظمة التي كانت مطبقة في هذه الشركات ومن هنا، فقد أصبح من المهم التحقيق في الأسباب الكامنة وراء هذه الانهيارات ووضع الآليات التي يمكن أن تساعد الشركات لمنع هذا القصور المفاجئ. من خلال كل ما قلناه تتبلور لدينا الإشكالية التالية: **كيف يمكن مراقبة مسيري المؤسسات حتى نضمن أفضل أداء و فعالية في تطبيق حوكمة الشركات؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم بحثنا إلى نقطتين أساسيتين وهما :

أولا.- سيكون نظرة عامة نتعرض فيها إلى مفهوم حوكمة الشركات ومختلف جوانبه.

ثانيا.- فعالية الحوكمة وآليات مراقبة مسيري المؤسسات

أولا.- نظرة عامة حول حوكمة الشركات

تعتبر ظاهرة حوكمت الشركات احد أهم الآليات التي كشف عنها اقتصاد المعرفة و التي نالت اهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات العالمية الدولية، نظرا لدورها في حماية الشركات من التعرض لحالات التعثر والفشل المالي والإداري وأيضا لحمايتها من مخاطر التصفية، هذا فضلا عن دورها في تعظيم قيمة المؤسسة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها على المستوى المحلي والدولي.

آ.- تسمية حوكمة الشركات:

لم يتم التوصل والاتفاق على مرادف محدد لمصطلحGovernance Corporate باللغة العربية، إلا بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع خبراء اللغة العربية و الاقتصاديين المهتمين بهذا الموضوع، ولقد تم اقتراح مصطلح «حوكمت الشركات» من ضمن عدد من المقترحات المطروحة و هي حكم الشركات، حكما نية الشركات، وحوكمت الشركات بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى مثل أسلوب ممارسة الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة وغيرها.

إلا انه تم استبعاد جميع المصطلحات المطروحة لأن حوكمت الشركات على وزن (فوعلة) تكون الأقرب غالى مفهوم المصطلح باللغة الانجليزية حيث تنطوي على معاني الحكم و الرقابة من خلال جهة رقابة داخلية، أو هيئة رقابة خارجية، كما أنها تحافظ على جذر الكلمة المتمثل في (ح ك م) .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من المختصين في اللغة العربية.

وإجمالا يمكن القول أن ماهية حوكمت الشركات معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق أصحاب الأسهم، حملة السندات، العاملين بالشركة، أصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفاف، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تضمن حقوق كل الأطراف .

1- تعريف حوكمة الشركات :

نظرا لتعدد الجوانب التي تتعلق بها ظاهرة حوكمت الشركات فان معظم الأبحاث التي كتبت في أدبيات هذا الموضوع أعطت تعريفات مختلفة لمصطلح حوكمت الشركات تبعا للزاوية التي ينظر منها للظاهرة أو تبعا للهدف المرغوب الوصول إليه. وعليه يمكن استعراض مجموعة من التعريفات التي توضح في مجملها مفهوم حوكمت الشركات.

يقصد بحوكمت الشركات: العلاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد التوجه الرشيد لأداء المؤسسة بمعرفة كل من حملة الأسهم و الإدارة[1].

إن التعريف الذي قدمه Parkinson في كتابه Corporate Gouvernance عام 1994 الأشمل ، حيث عرف الحوكمة على أنها: الإجراء الإداري، الإشرافي وألتنسيقي المعتمد والذي يعكس مصداقية إدارة الشركة في رعايتها لمصالح الشركاء[2].

مما سبق يمكن بلورة مفهوم حوكمت الشركات وفق مجموعة من الخصائص و من ثم يمكن وصفه بأنه:

- نظام متكامل للرقابة المالية والإدارية على أنشطة الشركة و برامجها
- مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب المصالح الاطمئنان على حقوقهم بصفة متوازنة.
- مجموعة المقومات والأساليب التي تدعم ممارسة الوظائف الإدارية بمعرفة إدارة الشركة لأغراض تعظيم قيمتها في الأجل الطويل.

1 عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر، القاهرة ، 2008 ، ص31.

[2] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سابق، ص 32- 33.

[3]2بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص 319.

- مجموعة القوانين والتشريعات التي تفصح عن حقيقة العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم والأطراف الأخرى المتعرضة.

وتعكس الخصائص السابقة بعدين أساسيين للتعبير الموضوعي عن حوكمت الشركات:

البعد الأول: إن حوكمت الشركات ينظر إليها بشكل تقليدي على أنها ذلك النظام الذاتي للتوجيه والرقابة والإدارة على اقتناء واستخدام الموارد الإنتاجية بمعرفة مجلس إدارة منتخب من حملة الأسهم.

البعد الثاني: إن حوكمت الشركات ينظر إليها بشكل معاصر على أنها إدارة موارد الشركة.

ب.- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمت الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:

1.- المساهمون : Shareholders

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة

لاستثماراتهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

وبالمقابل عدم تحقيق الإرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة.

ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2.- مجلس الإدارة :Board of Directors

يعتبر مجلس الإدارة هو المسئول عن عضوية الأعضاء و عن عملية اختيارهم، و يجب أن يتوافر في العضو المهارات و الخبرات الشخصية المناسبة التي تساعده في أن يعمل على تعظيم المصالح طويلة الأجل لمساعدي الشركة و أصحاب المصالح. كما يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم. وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

واجب العناية اللازمة:

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة. وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

واجب الإخلاص في العمل:

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

إن إطار حوكمت الشركات يؤمن توجهاً استراتيجياً للمؤسسة، ورقابة فعالة ومساءلة الإدارة تجاه الشركة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات

شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.

3.- المسير : Manager

يعتبر المسير الشخص المسئول في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن المسير يكون مسئول عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليته تجاه الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تنشرها الإدارة للمساهمين، والمسير هو حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد إدارته بعناية لأنهم من يقومون بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

وحتى يتم التأكد من قيامه بواجباته، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائه ومقارنته بالأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.

إن التحديد الواضح لسلطات ومسئوليات المسير تعتبر نقطة البداية لتفعيل دوره في حوكمت الشركات، ويمكن تحديد تلك السلطات كالتالي[1]:

- إن المسير سوف يقوم بالإدارة اليومية للأنشطة التشغيلية بالشركة، وايضا الموضوعات التي أسندت إليه بصفة استثنائية والتي تقع ضمن اختصاصات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى

1 محمد مصطفى سليمان، حوكمت الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الإسكندرية،2008، ص220.

التأكد من تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة.

- للمسير الحق في إصدار الأوامر والتوجيهات، وإجراء المعاملات اللازمة لأداء مهامه والتوقيع على العقود بالنيابة عن الشركة و ذلك في القانون والنظام الأساسي للشركة.

كما أن المسير سوف يقوم بالعمل وفقا لمصالح الشركة وكذا الإشراف على أداء موظفي الشركة من خلال سلطاته، بالإضافة إلى توفير المعلومات المتعلقة بالشركة للمساهمين و المقرضين و السوق.

وفي الأخير نذكر بان المسير هو الذي يقوم بالتخطيط والتنظيم وتوجيه الآخرين والإشراف عليهم و الرقابة على الأفراد والأنشطة التي يتحمل مسئولية إدارتها بحكم منصبه الوظيفي، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مسميات مختلفة للمسير منها: المدير، المشرف، الموجه و غيرها[1].

- **أصحاب المصالح : *Stockholders***

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

ويتأثر مفهوم حوكمت الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف.

وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة،والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطاً التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة.

ويجب أن نلاحظ أن مفهوم حوكمت الشركات يتأثر بالعلاقات بين الأطراف في نظام الحوكمة، وأصحاب الملكية الغالبة من الأسهم قد يكونون أفرادا أو عائلات أو أي كتل

متحالفة يمكن أن يؤثروا في سلوك الشركة و عادة لا يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة

حقوقهم في الحوكمة و لكنهم قد يكونوا أكثر اهتماما بالحصول على معاملة عادلة من المساهمين ذوي الحصص الكبيرة في الشركة.

1 نبيل الحسيني النجار وناجي فوزي خشبة، الإدارة المتقدمة أفضل الممارسات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة(مصر)، 2007، ص81.

ويلعب الدائنون دورا هاما في درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمت الشركات حيث نادت العديد من الأطراف البنوك بضرورة التأكد من التزام الشركات التي تتعامل معها بتطبيق تلك المبادئ، فقيام الشركات الملتزمة بتطبيقها يساعد في الحصول على تمويل من البنوك يؤدي إلى توافر مزايا عديدة لكل من البنوك والشركات. فالبنوك في هذه الحالة تكون مطمئنة أكثر على أموالها وعلى قدرة الشركات على تسديد ديونها، أما الشركات فتكون في وضع يمكنها من الحصول على التمويل المطلوب و بتكلفة مناسبة.

كما يلعب العاملون دورا هاما بالإسهام في نجاح الشركة و أدائها في المدى الطويل، بينما تعمل الحكومات على إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني الشامل لحوكمت الشركات ويتباين دور كل طرف من هذه الأطراف فيما بينهم تباينا واسعا وذلك حسب الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة.

ثانيا.- فعالية الحوكمة وآليات مراقبة مسيري المؤسسات

أن فعالية الحوكمة هي عبارة عن مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للشركة، وتوزيعها بشكل عادل بين المساهمين حسب فئاتهم.

كذلك يمكن تحقيق فعالية الحوكمة من خلال تطبيق المبادئ التي نصت عليها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والتي نذكر من أهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي صاغت مختلف القوانين لتجعل كل طرف في الشركة يتحصل على حقوقه والتي يجب التذكير بان هذه القوانين لم تكن جديدة وإنما هي قوانين كانت موجودة في الشركات من قبل أن تصيغها المنظمة في شكل مبادئ وتصبح ملزمة في التعامل بها.

هناك عدة مشاكل تنشا في المؤسسة نتيجة تضارب مصالح مختلف الأطراف المكونة لها، ولحل هذه المشاكل يقوم أصحاب المؤسسة بإعداد آليات للرقابة هي:

آ.- مجلس الإدارةLe conseil d'administration

هو من الآليات المستعملة من طرف المساهمين لمراقبة المسير، حيث هو الذي يحدد السياسات الإستراتيجية للمؤسسة مثل: القيام باستثمارات إضافية، تغييرات كبيرة فيما يخص الإنتاج، كذلك تسريح العمال، تحديث التكنولوجيا داخل المؤسسة.

ويتم اختيار أعضائه بواسطة ممثلين عن أصحاب المؤسسة حيث يعملون لتحقيق مصالحهم ولذلك فان أعضائه يتحملون مسؤولية قانونية عن أعمال المؤسسة، ونظرا لوجوده

في قمة المؤسسة، فان بإمكان أعضائه مراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها تتماشى مع اهتمامات مصالح حملة الأسهم.

إن مجلس الإدارة سوف يقوم بصفة محددة نيابة عن المساهمين بمسائلة المسيرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق مصالح المساهمين، و هذا هو السبب في وجوب إعطاء مجلس الإدارة درجة كافية من الاستقلال تمكنه من مراقبة المسيرين و فصلهم إذا لم يحققوا الأداء المطلوب[1].

كما نلاحظ أن هناك معلومات غير متماثلة و هذا ما يحاول مجلس الإدارة مراقبته فيما يخص المعلومات المحاسبية فمثلا: جدول حسابات النتائج قد يطلبه مجلس الإدارة من اجل معرفة نتيجة آخر السنة، كما أن هذه المعلومات تقدم مع ختم المحافظ المحاسبي.

يتكون مجلس الإدارة من[2]:

- مسير المؤسسة و طاقمه.

- إداريين من خارج المؤسسة يستدعيهم مجلس الإدارة لخبرتهم administrateur externe حيث يكونون مديرين أو مسيرين لمؤسسات أخرى،كما أنهم يتغيرون كل 5 سنوات.

- ممثلين عن العمال: و ذلك من اجل ضمان الدفاع عن مصالحهم.

- ممثلين عن أصحاب حملة الأسهم: و ذلك لحماية مصالح المساهمين سواء كانوا مساهمين بالأقلية أو الأكثرية.

- كذلك يمكن استدعاء خبير و يكون بصفة عضو دائم لدى مجلس الإدارة.

ينعقد مجلس الإدارة مرتين في السنة من اجل الإطلاع على سير الأمور في المؤسسة و اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

عندما يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة، فإنهم سيقومون بدورهم بانتخاب رئيس مجلس الإدارة PDG)) والذي سيقوم بالمهام التالية:

- إدارة المؤسسة.
- رسم السياسات المتعلقة بالمؤسسة من اجل عرضها على مجلس الإدارة لكي يقوموا

1 محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص39.

2 عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008،2009، ص416.

بمراجعتها و اعتمادها

- كما يقوم بإعلام باقي أعضاء مجلس الإدارة بالتقدم الذي تحققه المؤسسة تجاه تحقيق الأهداف التي تم وضعها، وما هي الانحرافات الجوهرية التي تواجهها المؤسسة و لتي تعيق تحقيق تلك الأهداف.

كما يجب أن نذكر من اجل أن يقوم مجلس الإدارة بمهامه على أكمل وجه فانه يقوم بتنصيب لجان على مستوى المؤسسة من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

ب.- الأسواق الماليةMarché financier

إن الأسواق هي الآلية التي يتم بواسطتها بيع و شراء ومبادلة السلع أو الخدمات أو الأصول المالية(الأسهم و السندات و ما شابهها).

وتنبع أهمية الأسواق المالية بشكل عام من الدور الأساسي الذي تلعبه في حياة الأفراد و جميع نواحي الحياة الاقتصادية في الاستثمار والادخار والمدفوعات والسياسات النقدية بشكل خاص.

فهي تساعد على نقل مدخرات الأفراد و المؤسسات إلى من يحتاجونها من المستثمرين[1].

1.- أنواع الأسواق المالية :

تنقسم الأسواق المالية إلى سوقين رئيسيين هما سوق رأس المال وسوق النقد وفيما يلي سنتعرف عليهما بصفة مختصرة كما يلي:

- **سوق رأس المال**[2]: هو السوق الذي يتعامل في القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل ويتم إصدار السندات مثل سندات البنك العقاري والسندات التي تصدرها بعض الشركات المساهمة، ومن أمثلة سوق المال طويلة الأجل كذلك إصدار أسهم الشركات المساهمة ب ومن خصائص سوق رأس المال انه يتميز بما يلي[3]:

كبر حجم الصفقات المنفذة من قبل المتعاملين والمشاركين في السوق ولذلك نجد انه أكثر تنظيما من سوق النقد، وتشكل الأسهم والسندات الأدوات الأكثر شيوعا في هذا السوق.

هيكل سوق رأس المال يتكون من : أنواعها العادية، الممتازة...

1 زياد رمضان ومروان شموط، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2000، ص09.

2 محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص23.

3 فؤاد راشد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم و تقييم الأدوات، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص92.

- السوق الأولية وتوصف بأنها سوق الإصدارات الجديدة سواء للشركات في مرحلة التأسيس أو الشركات القائمة التي تقوم بزيادة رأس المال. وهي التي يتم التعامل فيها على الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة، وفيها يلتقي العرض بالطلب.

*** سوق المسيرين Marché de managerie**

وهو السوق الذي يضم جميع المسيرين ومختلف السير الذاتية لهم، وذلك لمعرفة أيهم الشخص المناسب الذي يمكنه أن تضع المؤسسة ثقتها به و تسلمه قيادة مؤسستها.

- **نظم التعويض عن طريق الأسهم:**
- أحد أفضل الطرق لتقليل المشاكل الناجمة عن الوكالة هو تطوير نظام للحوافز يدفع الوكيل إلى العمل لتحقيق أفضل عائد على الموكل في الأجل الطويل.

وأكثر طرق ربط تعويضات المديرين بأداء الشركات شيوعا، هو إعطاء المديرين الحق في شراء عدد من أسهم الشركة بأسعار محددة سلفا خلال فترة محددة في المستقبل وعادة ما تكون 10 سنوات من تاريخ منح حق الشراء للمديرين.

والفكرة من وراء إعطاء المديرين خيار شراء الأسهم هي تحفيزهم على تبني استراتيجيات تعظيم قيمة الأسهم في الأجل الطويل، لأن في ذلك تعظيم لثرواتهم الشخصية أيضا أي تحقيق مصلحة المساهمين والإدارة.

ويذكر المعارضون لهذا الأسلوب، انه يؤدي إلى أن يحصل المديرون على زيادات كبيرة في ثرواتهم نتيجة لسخاء المستثمرين، وليس نتيجة لجهودهم التي بذلوها، لأن حق شراء الأسهم عادة ما يمنح لهم بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى زيادة ثرواتهم بسرعة.

إن منح حق الشراء بأسعار منخفضة يساعد المديرين على تحقيق أرباح ضخمة خاصة ولو كانت أسعار الشركة اقل من أسعار السوق بفارق كبير.

2- عقد النجاعة:

وهنا نحاول الوصول دائما إلى ما هو أفضل للمؤسسة، حيث نختار المسير الذي يمكنه أن يحسن من مردوديتها وتقوم المؤسسة بتوقيع عقد معه.

بالإضافة إلى هذا العقد هناك شرط إضافي يسمى les parachute d'oreille أي المضلات الذهبية وهذا الشرط يعتبر نقطة الأمان للمسير ويعني انه حتى ولو لم تحقق المؤسسة أرباح و خسرت فان المسير سيحصل على أموال كبيرة بموجب هذا الشرط، وهذا يعتبر حاليا نقطة اختلاف.

الخاتمة:

إن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين، حيث تعمل الحوكمة وفق مجموعة من المبادئ والتي أصبحت المؤسسات ملزمة بتطبيقها وذلك من اجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية التي تقدمها الشركات ،كما أنها من العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي شركة لوظائفها بأكمل وجه، وتأكيد نزاهة مجلس الإدارة فيها و كذلك ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها.

المراجع:

-1 عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر، القاهرة ، 2008.

-2 بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر، عمان، 2009.

-4 محمد مصطفى سليمان، حوكمت الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.

-5 نبيل الحسيني النجار وناجي فوزي خشبة، الإدارة المتقدمة أفضل الممارسات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة(مصر)، 2007.

5.- د.عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، 2009.

-3 زياد رمضان و مروان شموط، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2000.

-4 محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

-5 فؤاد راشد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

-6 شارلزهل وجاديت جونز، تعريب محمد سيد احمد وإسماعيل علي، الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.